المصـــــدر : اليوم - اليوم الاقتصادى
التـــاريخ : 25-09-2005 العـــدد : 11790
الصفحـات : 3 المسلسل : 11

اليوم الوطني «نبراس» التنمية لدعم الاقتصاد

إزالة المعوقات .. هدف المملكة لدعم الاستثمارات

رفع تنافسية المملكة دوليا واقليميا بما ينسجم مع امكانيات الاقتصاد السعودي

اليوم - الدمام

يأتي الاحتفال بذكرى اليوم الوطني هذا العام بعد تولي خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود - حفظه الله - دفة القيادة , فهو اليوم الذي يتخذه اقتصاد المملكة نبراسا نحو دفع عجلة التنمية . ويتجه الاقتصاد السعودي الان الى مرحلة بالغة الدقة لدعم القرارات الهادفة الى دعم الاستثمارات الداخلية وتمكينها من العمل بمرونة . وكان اخر تلك القرارات التوجيهات التي اصدرها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود - حفظه الله - قبل ان يتولى دفة القيادة باسابيع قليلة والخاصة بتطبيق الاتفاقيات الرامية إلى إزالة معوقات الاستثمار والتي تعد خطوة عملية هامة سوف تعزز فرص جذب الاستثمارات الأجنبية إلى المملكة، وكذلك توطين الاستثمارات المحلية في مشاريع إنتاجية تسهم في توفير عدد كبير من الفرص الوظيفية للمواطنين وبخاصة في المناطق التي لا تجد إقبالاً من المستثمرين. وجاءت موافقة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود - حفظه الله - على التوصية التي رفعتها اللجنة الدائمة في المجلس الاقتصادي الأعلى بخصوص التقرير الذي أعدته الهيئة العامة للاستثمار، والذي تضمن 17 اتفاقية بين الهيئة والجهات الحكومية ذات العلاقة بالاستثمار بهدف إيجاد آليات عمل وحلول عملية وعاجلة لمعالجة معوقات الاستثمار المحلي والأجنبي في المملكة، وإزالتها لتحسين المناخ العام للاستثمار.

تحسين المناخ الاستثماري

وجاء في التوصية ان اللجنة الدائمة بعد دراستها للتقرير رأت أنه حتوى على الآليات المناسبة لإزالة تلك المعوقات وتحسين مناخ الاستثمار. وقد أمر خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود - حفظه الله - بأن تتولى الهيئة العامة للاستثمار بالاتفاق مع الجهات المعنية متابعة تطبيق الاتفاقيات المشار لها، والرفع بنتائج التطبيق كل ثلاثة أشهر. وقد تم تزويد الجهات التي شاركت في وضع هذه الآليات بنسخة من أمر خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود - حفظه الله - للاعتماد، وهذه الجهات هي: وزارات الدفاع والطيران، الشؤون البلدية والقروية، الداخلية، الخارجية، الاقتصاد والتخطيط، المالية، العدل، التعليم العالي، التربية والتعليم، التجارة والصناعة، العمل، النقل، الصحة، المياه والكهرباء، بالإضافة إلى هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، وديوان المظالم، ومدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، وهيئة الخبراء بمجلس الوزراء. وجاء صدور أمر خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود - حفظه الله - بتطبيق الاتفاقيات التي تم توقيعها مع الجهات الحكومية، والرفع بتقارير دورية لمتابعة التطبيق ليؤكد حرصه - حفظه الله - على تنفيذ هذه الآليات على أرض الواقع، و أن هذا هو التحدي أمام الهيئة والجهات ذات العلاقة خلال المرحلة المقبلة، والذي يستوجب تضافر الجهود من أجل إحداث تحسن تدريجي ومستمر في مناخ الاستثمار في المملكة، ورفع مستوى تنافسية المملكة على المستوى الإقليمي والدولي، بما ينسجم مع الإمكانيات الكبيرة للاقتصاد السعودي وما يتمتع به من مزايا نسبية على المستوى العالمي تؤهله لأن يكون وجهة للاستثمار، وبخاصة في القطاعات المرتبطة بموقع المملكة الإستراتيجي، وما حباها الله من موارد طبيعية.

آليات جديدة

وحول محتوى الاتفاقيات فقد تضمنت العديد من الأمور الهادفة إلى تحسين مناخ الاستثمار ومن بينها وضع آليات لإصدار التراخيص في مجال التعليم العالي خلال فترات زمنية محددة متفق عليها بين الهيئة ووزارة التعليم العالي من شأنها تشجيع القطاع الخاص لافتتاح الجامعات والكليات المتخصصة بالتعاون مع الجامعات العالمية المعروفة لتدريس التخصصات العلمية والفنية والتقنية التي يحتاج إليها سوق العمل في المملكة. و تقليص فترات الحصول على ترخيص الاستثمار والسجل التجاري

المصـــــدر : اليوم - اليوم الاقتصادى
التـــاريخ : 25-09-2005 العـــدد : 11790
الصفحـات : 3 المسلسل : 11

خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود - حفظه الله - حرص على دعم الاستثمارات المحلية (اليوم)

والموافقات لبدء المشاريع الأجنبية والسعودية لأنشطتها في المملكة، مع منح تسهيلات خاصة للمشاريع ذات الإسهام الكبير في الناتج المحلي الإجمالي في استقدام العمالة الأجنبية التي تحتاجها، وإعطاء تسهيلات في الاستقدام للمنشآت التي تقوم بتوظيف أعداد كبيرة من السعوديين أو التي تلتزم بنسب السعودة.وإيجاد آليات لحل الصعوبات التي تواجه مختلف القطاعات الاستثمارية، مع التركيز بصورة خاصة على دعم منشآت القطاع الصناعي، ومنحها فترات إعفاء جمركي أطول، وتوفير العمالة التي تحتاج إليها مع الأخذ في الاعتبار الطبيعة الخاصة لهذا القطاع.

مكاتب للاستثمار بالسفارات

وتضمنت الاتفاقات تسهيل حصول المستثمرين الأجانب على تأشيرات دخول المملكة عبر سفارات المملكة مباشرة دون الحاجة إلى خطاب دعوة كما كان معمولاً به في السابق، ويشمل جميع دول منظمة التعاون الاقتصادي وعددها ثلاثون دولة. وإنشاء مكاتب خاصة للهيئة العامة للاستثمار في عدد من سفارات المملكة في الخارج تختص بإنهاء معاملات رجال الأعمال وتقديم التسهيلات والمعلومات للمستثمرين الأجانب الراغبين في الاستثمار في المملكة من خلال مشاركة مستثمرين سعوديين أو من خلال إقامة مشاريع خاصة بهم 100 بالمائة وهو الحق الذي كفلته لهم أنظمة الاستثمار الجديدة في المملكة.و تطوير إجراءات البيئة القضائية في المملكة ودعم أجهزة القضاء وفض المنازعات في المملكة، ومتابعة إنشاء المحاكم التجارية، وذلك لتحديد جهة واحدة مختصة لمعالجة التعدد في أجهزة السلطة القضائية، وتوفير المزيد من الشفافية والضمانات للاستثمارات المحلية والأجنبية، وما يترتب على ذلك من توفير للجهد والمال.وتفعيل دور مراكز الخدمة الشاملة في الهيئة العامة للاستثمار لتكون التطبيق الحقيقي لمفهوم النافذة الواحدة، من خلال ضم مندوبين جدد لعدد من الجهات ذات العلاقة ومنحهم الصلاحيات اللازمة وتقليص فترات إنهاء الإجراءات في المراكز.

برامج تدريبية

وتضمنت الاتفاقات تصميم برامج تدريبية لموظفي الهيئة والجهات ذات العلاقة بالاستثمار لإكسابهم المهارات اللازمة للتعامل مع المستثمرين بالصورة التي تعكس اهتمام حكومة المملكة بجذب الاستثمار.وتفعيل مشاركة المرأة في النشاط الاستثماري.وإنشاء مكاتب للهيئة العامة للاستثمار لاستقبال المستثمرين في مطارات المملكة وتسهيل إجراءات تخليص البضائع في منافذ المملكة وتقليص الفترات الزمنية لإنهائها.وإعطاء حوافز خاصة للمستثمرين السعوديين والأجانب الذين يقومون بإنشاء مشاريع استثمارية في بعض مناطق المملكة الأقل نمواً ومنح تسهيلات فيما يتعلق بالعمالة والقروض الممنوحة للمشاريع الاستثمارية في تلك المناطق، بحيث يتم البدء بعدد من المناطق، ومن ثم تعميم التجربة على المناطق الأخرى.و قيام وزارة النقل والمؤسسة العامة للموانئ والهيئة العامة للاستثمار بإعداد خطة عمل مدعومة بدراسة تفصيلية لعمل الموانئ بالمملكة، والخروج بإستراتيجية موحدة، ورؤية مشتركة لزيادة الطاقة التشغيلية للموانئ

المصـــــدر : اليوم - اليوم الاقتصادى
التـــاريخ : 25-09-2005 العـــدد : 11790
الصفحـات : 3 المسلسل : 11

الحصول على أكبر حصة سوقية من سوق الشحن والمسافنة في منطقة الشرق الأوسط. وكان خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود - حفظه الله - قد وجه الهيئة العامة للاستثمار في منتصف عام 1425هـ بإيجاد حلول للمعوقات التي تواجه المستثمرين بالتنسيق مع الجهات الحكومية ذات العلاقة خلال فترة ستة أشهر. وعليه، أنشأت الهيئة وكالة خاصة لمتابعة تطبيق الحلول المقترحة لمعوقات الاستثمار وأوضحت في حينه أن هذا الدور خصص له 50بالمائة من جهد ووقت مسئولي الهيئة العامة للاستثمار، ولا يقتصر دور هذه الوكالة على إيجاد حلول، بل يتعدى ذلك لتحديد المعوقات التي يمكن أن تستجد لإيجاد حلول لها بشكل يضمن ديناميكية العمل.

كما رفعت الهيئة خلال تلك الفترة تقريراً شاملاً إلى المجلس الاقتصادي الأعلى تضمن آليات مقترحة لإيجاد حلول لعوائق الاستثمار وذلك بعد دراسة الهيئة الشاملة لإجراءات الاستثمار في المملكة ومقارنتها بتجارب أفضل الدول في العالم ومن ثم اقتراح بدائل لكل إجراء معمول به والدورات المستندية لكل إجراء. ولقد اتخذت الهيئة خطوات جدية لتفعيل قراراتها ومنها التعاون مع البنك الدولي ومركز الأبحاث في جامعة الملك عبد العزيز لإجراء تقييم شامل لمناخ الاستثمار-المحلي والأجنبي- في المملكة، وذلك لعمل تقييم لأداء الهيئة من قبل جهة محايدة. ويتضمن التقييم تقارير مفصلة تتعلق بتوصيف مناخ الاستثمار على أرض الواقع، استنادا على نتائج المسوحات الميدانية بالإضافة إلى وسائل تحليلية أخرى.